مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلد 8 العدد 01 / جوان 2022
ص ص 106–126

إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم وتحديات النوع.
-دراسة تشخيصية لمسار الإصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر-

Higher Education Reforms in Algeria between Quantitative Requirements and Quality Challenges - Diagnostic Study of the Course of Reforms in the Higher Education Sector in Algeria -

محمود سمايلي[1*]، سعيدة بن عمارة [2]
[1] كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سطيف2، (الجزائر):
mahmoudsmaili09@gmail.com
[2] كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سطيف2، (الجزائر)
benamarasaida1@gmail.com

الاستلام: 2021/11/15 القبول: 2022/06/06 النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة الى تقديم قراءة تشخصية لمسار تطور الاصلاحات والتعديلات التي شهدتها منظومة التعليم العالي في الجزائر، بتناول اهم المرتكزات التي قامت عليها هذه الإصلاحات، وأهم الانجازات المحققة خاصة في مجال تطور تعدادات الطلاب ومؤسسات التكوين، ونوعية التكوين المقدم للطلبة، مع إبراز اهم الاختلالات والصعوبات التي نتجت عن تطبيق هذه الإصلاحات. ولتحقيق هذه الاهداف استخدامت الدراسة المنهج الوصفي، و اعتمدت على احصائيات وتقارير وزارة التعليم العالي و البحث الوطني والمجلات العلمية الوطنية لجمع البيانات. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في هندسة التكوين الجامعي بصفة عامة، وفي هيكلة التنظيم البيداغوجي المعتمدة بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية : اصلاح التعليم العالي؛ هندسة التكوين؛ مسارات التوجيه؛ البحث العلمي.

Abstract:

This study aims to provide a diagnostic study of the course of the development of reforms and modifications in the higher education system in Algeria, by addressing the most important pillars on which these reforms were based, especially with regard to the training structure defined by each track. The study also touched on the most important achievements made, especially in the field of development of student censuses and training institutions, the quality of training offered to students, and the imbalances and problems that resulted from the application of these reforms. To achieve these goals, the study used the descriptive approach, and relied on statistics and reports of the Ministry of Higher Education and National Research and national scientific journals to collect data. The study concluded that it is necessary to reconsider training engineering in general, and in structuring the pedagogical organization specially approved

Keywords: Keywords: higher education reform; training engineering; guidance paths; scientific research

* المؤلف المراسل

1.مقدمة:

لقد كان من بين أهداف الدولة الجزائرية اتجاه التعليم العالي بعد الاستقلال مباشرة هو تأسيس جامعة وطنية تعبر على أصول المجتمع والانتماء الحضاري لهذه الأمة، ولتجسيد هذا الخيار عملت السلطات العمومية على الاهتمام بمضامين التعليم العالي ومخرجاته بتبني عدة إصلاحات وتحديثات تتماشى ومتطلبات وغايات برامج التنمية الاقتصادية الكبرى في الجزائر، هذا التوجه طبع صورة الجامعة الجزائرية وغاياتها على مر السنوات الأولى بعد الاستقلال، هذه المرحلة لم تشهد إصلاحات بالمعنى الحقيقي، و إنما عملت السلطات العمومية آنذاك فقط على إدخال بعض التعديلات في منظومة التعليم العالي تماشيا مع حاجة الجزائر الماسة من الإطارات لمواصلة تسيير الهياكل الإدارية والاقتصادية للدولة التي تأثرت بمغادرة العديد من الإطارات الاستعمارية للبلاد، بوضع مجموعة من الأهداف المستعجلة على المدى القصير بغرض زيادة أعداد الطلبة والمتخرجين بما يتناسب مع احتياجات الوطن من الإطارات، وتوجيه الطلبة إلى مجالات التكوين التي تحتاجها التنمية الوطنية، الى جانب لامركزية شبكة قطاع التعليم العالي، وذلك بتخصص الجامعات حسب متطلبات التنمية والتوازن الجهوي.

هذه التعديلات مكنت الجامعة الجزائرية من رفع عدد الطلبة المسجلين في مستوى التدرج من 2725 خلال الموسم الجامعي 1963/1962 الى 9794خلال الموسم الجامعي 1970/1969، وزيادة في عدد الطلبة المتخرجين من تخصصات العلوم الطبية والعلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم التكنولوجية لنفس الفترة من 93 متخرج الى 759 متخرج **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2012، صفحة 36)**.

غير أنه وفي ظل النمو الديمغرافي المتسارع، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وتزايد الطلب على الاطارات في سوق العمل استوجب على الدولة إعادة النظر في سياسة التعليم العالي، وذلك بتبني إصلاحا شاملا يتماشى ومتطلبات برامج التنمية الاقتصادية الكبرى التي تم اعتمادها في الجزائر مع مطلع السبعينيات من القرن المنصرم، ليتجسد أول إصلاح حقيقي للجامعة في الجزائر عرف باسم إصلاح التعليم العالي لعام 1971، والذي استمر تطبيقه لأكثر من عشرين سنة حققت الجامعة في اطاره العديد من الانجازات التي ساهمت في تطوير السياسة التنموية الوطنية.

مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي اخذت تبرز العديد من الاختلالات في طرق تسيره وفي مخرجاته بالرغم من التعديلات التي ادخلت على هذا الاصلاح، والتي لم تعد تستجب للتغيرات الذي شهدها العالم في ظل حركية عولمة نظام التكوين الجامعي والتطور التكنولوجي والمعرفي المتسارع في مجالات التنمية، وارتباطها الوثيق بالعلم والتقنية والمعرفة والقدرة على توظيف نتائجها. معطيات جديدة أدركت من خلالها الدولة الجزائرية انه لم يعد لهذه الغايات جدوى في فلسفة التعليم العالي الحديثة، وان لم يحدث اصلاح واسع النطاق فسوف يحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ومن هذا المنطلق اخذت تبرز الملامح الاولى للإصلاح الشامل للتعليم العالي مع مطلع القرن العالي، والذي وفقه تم تبني نظام للتكوين الجامعي الجديد "ليسانس-ماستر-دكتوراه" (L M D) عام 2004.

إن تعميم هذا التنظيم البيداغوجي على مجمل منظومة التكوين العالي بالجزائر سمح بتحقيق انجازات مهمة تجلت في تطور تعددات الطلبة في جميع الاطوار، واعتماد مسارات

وميادين جديدة للتكوين تستجب لمتطلبات سوق العمل...، غير أن عددا من الاختلالات أخذت تطفو بسبب عدم اتضاح الرؤية حول مكونات هذا النظام، ولاسيما على مستوى المضامين والمناهج والهندسة البيداغوجية والحركية والمسارات التي يفترض أن تنبثق عن هذا التنظيم الجديد.

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى مسار تطور إصلاحات نظام التعليم العالي في الجزائر بإبراز أهم المكتسبات والانجازات المحققة في ظل هذه الاصلاحات، وتوضيح الاختلالات التي ترتبت عنها.

2. أهداف الدراسة

-التعرف على مسار الاصلاحات والتعديلات التي شهدها التعليم العالي في الجزائر.

- التعرف على الانجازات التي تحققت في ظل هذه الاصلاحات.

-تشخيص الاختلالات التي برزت في ظل تطبيق هذه الاصلاحات.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم قراءة تشخيصية تحليلية للإصلاحات التي شهدها واحد من اهم القطاعات الحيوية في الجزائر، حيث أن قيمة التعليم العالي وأهميته بوصفه مسلكا تتويجيا للمسار التربوي للمتعلمين، يثمن مجموع مكتسباتهم بشهادات وطنية، تسمح لهم بولوج الحياة المهنية وبالاندماج الاجتماعي.

كما تعد هذه الدراسة مساهمة في تعميق فهم التوجهات الاستراتيجية لرؤية التعليم العالي في الجزائر، فيما يتعلق أساسا، بالجزء الخاص بهندسة التكوين والمضامين والمسارات ونظم التقويم المعتمدة، الى جانب ذلك تنبيه القائمين على هذا القطاع الحساس الذي يشهد مشاكل واختلالات موضوعية بضرورة إعادة النظر في هيكلة تسير هذا النظام، في ظل الارتفاع غير المتوازن في التطور الديمغرافي للمنتقلين إلى التعليم العالي، والطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية، والمردودية الداخلية والخارجية الضعيفة لمنظومة التكوين ككل، وعدم ملاءمة مواصفات المكونين في إطاره للحاجيات والتحولات الجارية في سوق الشغل.

4 . تحديد مصطلحات الدراسة

1.4 اصلاح التعليم العالي:

يعرف على انه عمليات وتدابير الانتقال بنظام تعليمي من وضعية تقليدية لوضعية تحمل مواصفات الحداثة بمفهومها الشامل من مناهج، تقنيات، اساليب، وممارسات جديدة وعصرية تجعلها أكثر توافقا مع مستجدات القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وبما يستجيب لحاجات التحولات المعرفية والتكنولوجية **(بن عويدة، 2019، صفحة 108)**.

ويقصد بإصلاحات التعليم العالي في الجزائر هي جملة التدابير والاجراءات التي تبنتها الدولة الجزائرية لتطوير وتحسين الاختلالات والمصاعب التي شهدها التعليم العالي على مستوى التكوين والتوجيه والبحث العلمي، والتي تبلورت في إطار مسار اصلاحات التعليم العالي لعام 1971، والتعديلات المدرجة على نظام التعليم العالي لسنتي 1984 و1999، واصلاحات عام 2004.

2.4 هندسة التكوين:

هندسة التكوين هي عددٍ من الحلقات المترابطة فيما بينها، تنبثق عن رصد حاجات المؤسسة للتكوين استناداً إلى توجهات المؤسسة، وما تنتهجه من استراتيجيات مستقبلية، ودراسة بطاقات الكفاءة ومركز العمل سعياً لرصد النقص الحاصل على مستويات التكوين في أرض الواقع، وبذلك يتحدد ما يُحتاج إليه ضرورةً لتحقيق الأهداف المرجوّة، وتحديد الأولويات استناداً على

الاعتمادات المالية المرصودة للتكوين **(بن مهدي، 2018، صفحة 77)**.

ويقصد بها في هذه الدراسة تركيبة نظم التكوين التي تم وضعها لتكوين طلبة الجامعة، و التي عرفت بنظام التكوين الكلاسيكي الذي تم تبنيه خلال اصلاحات عام 1971، ونظام التكوين (ل م د) المنبثق عن إصلاحات عام 2004.

3.4 مسارات التوجيه:

وهي جملة التخصصات التكوينية التي توفرها الجامعة للطلبة لمواصلة تكوينهم، باتباع مسار تأهيل جامعي لكل شهادة من شهائدها، ضمن فترة زمنية محددة، ووفق متطلبات وحاجيات سوق العمل **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2021)**.

ويقصد به في الدراسة الحالية هو التنظيم الذي يتم على اساسه توجيه الطلبة الملتحقين حديثا بالجامعة (حملة شهادة البكالوريا)، او الطلبة الجامعيين الذين انتقلوا من طور لأخر نحو تخصصات أكاديمية تتوافق ورغباتهم وقدراتهم التعليمية.

5. منهجية واجراءات الدراسة

على اعتبار أن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية المسحية والتحليلية، فالمنهج الانسب لمثل هذه الدراسات هو المنهج الوصفي. فقد تم استخدام اسلوب تحليل المضمون للبيانات والنشرات للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ومختلف الهيئات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويمكن توضيح الخطوات والاجراءات المتبعة لتحقيق اهداف الدراسة، كالاتي:

- تم الاعتماد في جمع البيانات على التقارير العلمية، والنشرات الخاصة بالتعليم العالي التي تنشرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.
- استندت الدراسة على البيانات الاحصائية التي ينشرها الديوان الوطني للإحصاء (ONS) في فصله المتعلق بالتعليم العالي والبحث العالي من 1962 الى 2019.
- اعتمدت الدراسة أيضا على عدد من الأوراق ذات العلاقة بموضوع الدراسة المنشورة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP).
- بعد جمع البيانات تم التطرق الى عملية تحليل مسار الاصلاحات والتعديلات التي شهدها التعليم العالي في الجزائر، وتقييم انجازاته، وتقديم النتائج والتوصيات المناسبة.

6. مسار إصلاحات وتعديلات نظام التعليم العالي في الجزائر .

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال اصلاحات وتعديلات متتالية في نظام التكوين الجامعي استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وللتحولات العالمية في مجال المعرفة والتكنولوجية من جهة اخرى. وان كانت السنوات التي عقبت الاستقلال لم تشهد اصلاحات بالمعنى الحقيقي، حيث عملت السلطات العمومية آنذاك فقط على ادخال بعض التعديلات في منظومة التعليم العالي تماشيا مع حاجة الجزائر الماسة من الإطارات لمواصلة تسيير الهياكل الإدارية والاقتصادية للدولة التي تأثرت بمغادرة العديد من الإطارات الاستعمارية للبلاد.

إن الشاهد على واقع اصلاحات التعليم العالي في الجزائر يقف على ان الاوضاع الاقتصادية هي الدافع الاساسي الى مراجعة نظام التكوين الجامعي، فالبرامج الاقتصادية الضخمة التي شرعت فيه الدولة الجزائرية في مطلع السبعينات ساهمت في إطلاق مراجعة شاملة

لنظام التكوين الجامعي لعام 1971، بينما كان للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية دور في إطلاق اصلاح التعليم العالي لعام 2004.

1.6 إصلاح التعليم العالي لعام 1971:

بالرغم من التطور في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة و تزايد في أعداد المتخرجين، فإن الجامعة الجزائرية لم تستطيع تغطية الطلب المتزايد على الإطارات في سوق العمل، وهو ما استوجب على الدولة إعادة النظر في سياسة التعليم العالي، و ذلك بتبني إصلاحا شاملا يتماشى و متطلبات برامج التنمية الاقتصادية الكبرى التي تم اعتمادها في الجزائر، ومنذ تلك الفترة بدأت تتجلى ملامح الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، و إطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971 التي تم من خلالها رسم توجه جديد ومهام جديدة لمنظومة التعليم العالي، حيث لم تعد تقتصر على توفير التكوين الجامعي الكلاسيكي، إنما أصبحت تهدف إلى الاستجابة لكل متطلبات الاقتصاد الوطني. فقد تشكل نظام التعليم العالي من مكونين اثنين مرتبطين مفاهيميا، وعضويا، وبنيويا: التكوين الأكاديمي العالي، من جهة، والبحث العلمي، من جهة أخرى.

2.1.6 أهداف اصلاح التعليم العالي لعام 1971:

تمحورت اصلاحات التعليم العالي لعام 1971 حول أربعة اهداف اساسية(**مامري و مساك، 2008، صفحة 25**)، و هي:

- إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي من خلال تنويع الدراسة وفتح مسارات تعليمة جديدة، وجعل الشهادات أكثر احترافية.
- تبني تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة بالاعتماد على نظام السداسية بدل المعدل السنوي.
- تكثيف النماء في التعليم العالي بما يمكن أكبر عدد ممكن من التلاميذ من البلوغ إلى مستويات عليا، بما يسمح بتزويد الاقتصاد الوطني بأكبر عدد ممكن من الإطارات.
- إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية بالانتقال من المخطط الكلاسيكي للكليات إلى المعاهد الجامعية، بحيث يكون لكل واحد منها تخصص في مجال علمي محدد، واستقلالية مالية، وإدارية بهدف دمج الأساتذة في عملية تسيير هذه المعاهد.

3.1.6 انجازات إصلاح التعليم العالي لعام 1971 :

-التطور الكمي في عدد الملتحقين بالجامعة والمتخرجين منها:

لقد كان لهذه الإصلاحات وقعها الايجابي على نظام التعليم العالي في الجزائر خاصة من الناحية الكمية، باستمرار تزايد أعداد الطلبة المسجلين في التدرج بمعدل ثلاث مرات سنويا، وانتقلت النسبة الخام للمتخرجين من 6.44 % للموسم الجامعي 71/70 الى 12.63 % سنة 1990، أي بزيادة تفوق 23 نقطة.

الجدول (1): عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين من الجامعة (1970-1989)

الموسم الجامعي	عدد الطلبة المسجلين في مستوى التدرج	الزيادة السنوية (%)	عدد الطلبة المتخرجين	نسبة المتخرجين من إجمالي المسجلين (%)
71/70	19 311	57.74	1 244	6.44
80/79	57 443	11.52	6 963	12.12
90/89	181 350	8.77	22 917	12.63

المصدر: (عرابي، 2018، الصفحات 43-36)

- **تغيير مسالك التوجيه من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية(النظرية) الى التخصصات العلمية والتكنولوجية (المهنية):**

-تزايد في أعداد الطلبة صاحبه تغير في اتجاهات الجامعة الجزائرية بتركيزها على توجيه الطلبة نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية، حيث شهدت نقلة نوعية خلال هذه المرحلة بانتقال نسبة الطلبة المسجلين ببعض التخصصات العلمية من 1 % خلال الموسم الجامعي 70/69 إلى 16 % للموسم الجامعي 80/79، وتعزيز نسبة الطلبة الموجهين الى تخصصات العلوم الدقيقة والتكنولوجية إلى 47 % خلال الموسم الجامعي 90/89 لتدارك العجز في بعض التخصصات خاصة في المجالات التكنولوجية.

الجدول (2): عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب المجموعات الكبرى للاختصاصات

الموسم الجامعي	العلوم الدقيقة / تكنولوجيا	العلوم الطبيعية /علم الأرض	العلوم الطبية (بما فيها البيطرة)	العلوم الاجتماعية / العلوم الإنسانية.
71/70	%24	%1	%31	%44
80/79	%29	%16	%16	%39
90/89	%47	%7	%16	%30

المصدر: (عرابي، 2018، صفحة 30)

- ارتفاع نسبة التأطير وتنوعه:

بعدما كان عدد المؤطرين في التعليم العالي لا يتجاوز عددهم 298 استاذ عام 1962، فقد تطور عددهم خلال فترة الاصلاح من 842 مؤطر للموسم الجامعي 70/69 الى 17460 مؤطر للموسم الجامعي 2000/99، منهم 2562 مؤطر من المصاف العالي (استاذ التعليم العالي واستاذ محاضر) بعدما كان

عددهم لا يتجاوز الـ 192 استاذ عشية اصلاح 1971 (**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2012، صفحة 54**).

- **التوجه نحو التكوين الخارجي في مرحلة ما بعد التدرج**:

أدركت السلطات العمومية، أهمية اللجوء الى التكوين في الخارج من أجل رفع تحدي جزأرة هيئة التدريس، عن طريق إرسال عدد كبير من الطلبة المستفيدين من المنح الدراسية في إطار التعاون الجامعي والعلمي، وعلى موارد القطاع الخاص في كل اطوار ومجالات التكوين الى دول مختلفة من العالم.

4.1.6 الاختلالات والصعوبات التي شهدها نظام التعليم العالي لعام 1971:

عموما بمكن القول ان إصلاح عام 1971 مكن الجامعة الجزائرية بالإسهام بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية، لكونه سمح لها بضمان تكوين الإطارات اللازمة لمؤسسات الدولة والاقتصاد، فضلا عن تلبية احتياجات الجامعة من الأساتذة وتكوين المكونين. غير ان هذا النظام عرف اختلالات عدة، سواء على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات أو على الصعيد البيداغوجي والعلمي للتكوينات المقدمة، وتتمثل هذه الاختلالات (**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2007، صفحة 10**)،في:

- **نظام القبول والتوجيه وتدرج الطلبة غير مرن يقود الى مسارات ومسالك تكوينية غير واضحة**، نتج عنه:

-تزايد في معدل التسرب من الجامعة بسبب طول مدة التكوين ونمط التدرج والانتقال السنوي واعادة التوجيه.

- أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطلبة في الحضور على حساب تكوينه الذاتي واستقلاليته المعرفية.

-تخصص مبكر وغير ناضج نحو مختلف التخصصات غير قابل للمراجعة.

-نظام تقييم يتسم بتعدد الامتحانات لفترات ممتدة (امتحانات سداسية، وشاملة، واستدراكية) على حساب الزمن البيداغوجي المخصص للتكوين.

- **هيكلة غامضة وتسير معقد لنظام التكوين**: وقد تجلت في مايلي:

-طور قصير المدى غير جذاب ولا يستجب للأهداف المسطرة واحتياجات سوق العمل.

-غياب تام للمعابر نتج عنه انغلاق المعابر يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة في حالة التحويل.

-تسير ضاغط ويفتقد للرشادة للأنشطة البيداغوجية وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.

- ضعف في نوعية التأطير: نتج عنه:

-مردود ضعيف للتكوين فيما بعد التدرج، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.

-مغادرة الاساتذة الباحثين للجامعة نحو قطاعات اخرى أكثر جذبا، ومردودية.

- عدم المواءمة بين التكوين وسوق العمل، وهذا يتجلى خصوصا في:

-افتقاد برامج التكوين لمتطلبات التأهيلات الحديثة.

-اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

2.6. تعديلات ومراجعة التنظيم البيداغوجي للجامعة (1982 -1984).

هذه الفترة شهدت اهتمام متزايد بالتخصصات التكنولوجية إلى الاستراتيجية التي اتخذتها الجامعة من خلال تبني التخطيط الجامعي (الخريطة الجامعية) بين 1982 و1984، الذي يعبر على الحاجيات السنوية من المتخرجين من حاملي الشهادات حسب الاختصاصات والشعب بجعله أكثر تنظيما، وعقلانية لضمان توافقا أفضل بين التكوين العالي واحتياجات الاقتصاد الوطني **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2012، صفحة 22).**

كما أنه لأول مرة خلال هذه الفترة تم تحديد أهداف كمية للتعليم العالي فيما يخص تكوين الإطارات حسب الفروع وقطاعات النشاط، وإعادة تنظيم الجذوع المشتركة وزيادتها بهدف تحسين نوعيتها، إلى جانب ذلك تم اللجوء إلى وضع إجراءات توجيهية خاصة بالالتحاق بالجامعة للطلبة الجدد لتنظيم تدفق حاملي البكالوريا الجدد نحو مختلف التخصصات الذي يعرف وتيرة متسارعة، حيث تزايد عددهم من 4430 طالب جديد عام 1970 الى 50933 طالب في عام 1990 **(الديوان الوطني للاحصاء، 2011، صفحة 113).**

وبالرغم من هذا التنظيم البيداغوجي الجديد فإن نسبة كبيرة من حاملي شهادة البكالوريا ظلت توجه نحو التخصصات الأدبية والعلمية لكون التعليم الثانوي في الجزائر كان يغلب عليه طابع التعليم العام بشعبتيه الآداب والعلوم، بينما التعليم التقني لا يمثل إلا بنسبة قليلة قدرت 22.22 % من عدد الملتحقين الجدد بالجامعة عام 1990 **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2012، صفحة 52).**

خلال هذه المرحلة واصلت الجامعة الجزائرية سياستها التسييرية في إطار مشروع الخريطة الجامعية لسنة 1984 الذي يهدف إلى رفع تعداد الطلبة وزيادة فتح شعب جديدة خاصة في تخصصات العلوم والتكنولوجيا، وتدعيم التخصصات بحسب البيئة الاقتصادية لكل منطقة التي تتواجد بها الجامعة، وزيادة الهياكل الجامعية باستحداث مراكز جامعية جديدة في كل من بومرداس وبجاية وبسكرة ومستغانم.

هذه الترتيبات بقدر ما كانت تهدف إلى تحسين أداء الجامعة الجزائرية من خلال رفع أعداد الطلبة والتركيز على التوجيه نحو الشعب التكنولوجية ذات المسالك المهنية كان لها تأثير سلبي على الأداء البيداغوجي للجامعة، يمكن ارجاعها الى العوامل التالية:

- انشغال الاساتذة بوظيفة التكوين بدل وظيفة البحث العلمي باعتباره باحث بالدرجة الأولى.
- تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي أثرت بشكل سلبي على أداء الجامعة الجزائرية بفعل الحراك السياسي والحزبي الذي أصبحت تعيشه الجامعة.
- فشل جميع المخططات الوزارية الموجهة لتطوير القطاع والنهوض به بحيث لم تعد الجامعة تساير التغيرات العميقة التي عرفتها البلاد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- ضعف نوعية مخرجات التعليم العالي.

- تفاقم ظاهرة البطالة بين أوساط حاملي الشهادات لأن الدولة لم تعد قادرة على توفير مناصب شغل لهذا العدد الكبير من المتخرجين، نتيجة التوافد المتواصل للطلبة الجدد على الجامعة، وتراجع وتيرة الإنتاج الوطني وتوقف التشغيل في العديد من المؤسسات مما خلف اختلال كبير في الطلب والعرض على هذه الفئة الأمر الذي ترتب عليه زيادة بطالة هذه الشريحة بحيث انتقلت من 0.6 % سنة 1985 إلى 4.4 % سنة 1995 **(بوزيدة، 2011، صفحة 86).**

3.6. تعديلات ومراجعة قوانين تسيير التعليم العالي لعام 1999.

الاختلالات والأوضاع السالفة الذكر دفعت السلطات العمومية بمراجعة نظام تسيير التعليم العالي بإعادة تقييمه واثرائه، وذلك بإرساء قوانين جديدة. وقد تجسد ذلك بصدور القانون التوجيهي لسنة 1999 الذي يعتبر في رأي العديد من الملاحظين بمقتضاه أصبحت الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تمتع بشخصية اعتبارية واستقلالية مالية، وفتح الشراكة لبعض الوزارات الأخرى وبعض المدارس والمعاهد، كما سمح أيضا بتقنين الجهاز التنظيمي وإعادة هيكلة المنظومة بكاملها، وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها، ويعتبر هذا القانون الآلية الأساسية الذي ينظم الحياة الجامعية للأساتذة والطلبة. كما ضمن هذا القانون شروط الحرية والتطوير العلمي والمبدع والناقد وإعادة التأكيد على موضوعية المعرفة، وكذا العلاقة بين وظيفتي التعليم والبحث العلمي **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 1999، صفحة 86)** .

سمحت هذه التعديلات في اعادة توجيه سياسة التكوين في الخارج نحو التكفل بالأساتذة والباحثين المسجلين في الدكتوراه، حيث بلغ عدد الاساتذة والباحثين من هذه البرامج بين سنتي 2000 و2001 من تكوين أكثر من 3000 استاذ وباحث، ومناقشة أكثر 1000 رسالة دكتوراه في جميع التخصصات **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2012، صفحة 51)** .

4.6. إصلاح التعليم العالي لعام 2004.

إصلاح التعليم العالي لعام 2004 جاء استجابة للتحديات التي يشهدها العالم في مجال المعرفة والتكنولوجيا، وفي أدوار الجامعة في المجتمعات الحديثة الذي لم يعد يقتصر على تقديم المعرفة وصنعها ونقلها والبحث والتجديد فحسب، بل بات إحدى القوى الموجهة للنمو الاقتصادي، واداة رئيسة في نقل الخبرة الانسانية المتراكمة، الثقافية والعلمية. فبلوغ هذا المستوى يمر حتما عبر امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا باعتبارهما مصدر كل اقتصاد قوي يجمع بين النجاعة والتنافسية **(حسن، 2010، صفحة 47)**.

ضمن هذا السياق العالمي لم تتخلف الجزائر عن بقية دول العالم في التوجه نحو تبني اصلاحات شاملة لمنظومتها التربوية بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، و التي ابرزت في تقريرها مختلف العوائق والاختلالات التي تعاني منها الجامعة، و على ضوء توصياتها حددت وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013 من خلال تطبيق" إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي استجابة للتحديات الكبرى التي فرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد والاتصال.... لتهيئة الظروف التي تمكن الجامعة من الجزائرية من رفع التحديات الآنية والمستقبلية التي افرزها مجتمع المعرفة والاتصال عن طريق مقاربة جديدة .... قائمة على توجيه النظام التكويني إلى الانشغالات ذات الأولوية للمجتمع والتغيرات التي أحدثها عالم يتغير باستمرار...." **(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2007، صفحة 02).**

ومن هذا المنطلق تم تبني مشروع الإصلاح المعروف عالميا بنظام "ليسانس، ماستر، دكتوراه" (ل م د) كفلسفة لجامعة تتسم بالحيوية والعصرنة والاستجابة لمحيطها ومتفتحة على العالم، كمقاربة جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية " الطلبة -الأساتذة – الإدارة". ضمن مسعى يضع الطالب في قلب جهاز التكوين، ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه عملية تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة ومنحها صفة صاحب المشروع في صوغ سياستها التطويرية **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2007، صفحة 08).**

1.4.6 متطلبات إصلاح نظام التعليم العالي:

يرمي هذا الاصلاح الى التكفل بـ: **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2015، صفحة 09).**

-ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.

-تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.

-تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.

-تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وأذابها.

-التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.

-تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.

-إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على للمشاركة والتشاور.

-تسهيل حركية الطلبة والاساتذة والباحثين من مختلف الاقطار، وتشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية.

2.4.6 الهندسة الجديدة لنظام التعليم العالي في الجزائر:

تماشيا مع هذه الأهداف فقد تم اعتماد هندسة جديدة في عروض التكوين تستجب للمعايير الدولية تضم عدة تخصصات متجانسة من حيث الكفاءات العلمية والتقنية وكذا المناصب التي يوفرها سوق العمل، حيث تتيح هذه المسارات التكوينية اكتساب بعض الكفاءات خاصة فيما يتعلق باللغات الأجنبية ووسائل الاتصال

التكنولوجية، مصحوبة بتحيين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية واعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي، وتتضمن هذه الهندسة الجديدة ثلاث مراحل تكوينية **(عرابي، 2018، صفحة 25).**

مرحلة ليسانس: مدتها ثلاث سنوات تتكون من طورين الأول قاعدي متعدد التخصصات هدفه الحصول على المبادئ الأولية للتخصص المعني والتعرف على منهجية الحياة الجامعية واكتشافها، والثاني تكوين متخصص يتفرع إلى:

- فرع أكاديمي يتوج بشهادة ليسانس تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر اختصاصا.

- فرع مهني: يسمح لصاحبه بالاندماج المباشر في عالم الشغل وتحدد برامج هذا الفرع بالتشاور مع قطاع الشغل.

مرحلة ماستر: مدة التكوين بها تدوم سنتين ويمكن أن يلتحق بها الحائزون على ليسانس أكاديمية وحتى الليسانس المهنية بعد قضاء فترة في عالم الشغل، ويحضر هذا التكوين بدوره لاختصاصيين.

- اختصاص بحثي: يتوج بماستر بحث ويؤهل صاحبه إلى نشاط البحث العلمي في القطاع الجامعي والاقتصادي.

-اختصاص مهني يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال معين ويؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية.

مرحلة الدكتوراه: تدوم ثلاث سنوات بعد إتمام مرحلة الماستر بنجاح يضمن هذا التكوين تعميق المعارف في الاختصاص وتنمية الاستعداد لممارسة البحث العلمي في إطار الجماعة.

3.4.6 انجازات نظام التعليم العالي الجديد (ل م د): تطبيقات هذا النظام سمحت على المستوى الكمي من:

-رفع عدد المؤسسات الجامعية:

ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من 55 مؤسسة جامعية بحسب احصاء عام 2003، ومع اعتماد هذا النظام أصبح عددها الى يومنا 108 مؤسسة للتعليم العالي مقسمة على أربع مناطق جهوية تتماشى مع النسيج الاقتصادي والاجتماعي واعداد الطلبة موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني وتضم 54 جامعة، و09 مراكز جامعية، و19 مدرسة وطنية عليا، و15 مدرسة عليا، و11 مدرسة عليا للأساتذة **(office national des statistiques, 2005, p. 23)**

- رفع عدد المسجلين في الجامعة:

تطور عدد الملتحقين بالمؤسسات الجامعية في طور الليسانس وفق النظام الجديد تزامنا مع الطلبة المسجلين في النظام الكلاسيكي تدريجيا من 7101 للموسم الجامعي 2005/2004 إلى أكثر من 300 ألف طالب خلال موسم 2010/2009 بفعل بداية تطبيق إجراءات العمل وفق هذا النظام (ل م د) في كامل الجامعات الجزائرية وتعميمها على جميع التخصصات، وقد استمر على نفس الوتيرة ليصل في موسم 2017/2016 الى قرابة المليون ونصف المليون طالب، وهو الهدف الذي كانت تتوخاه الجامعة الجزائرية من وراء تطبيقها لنظام (ل م د)

الشكل (1): يوضح تطور تعدادات المسجلين في طور الليسانس

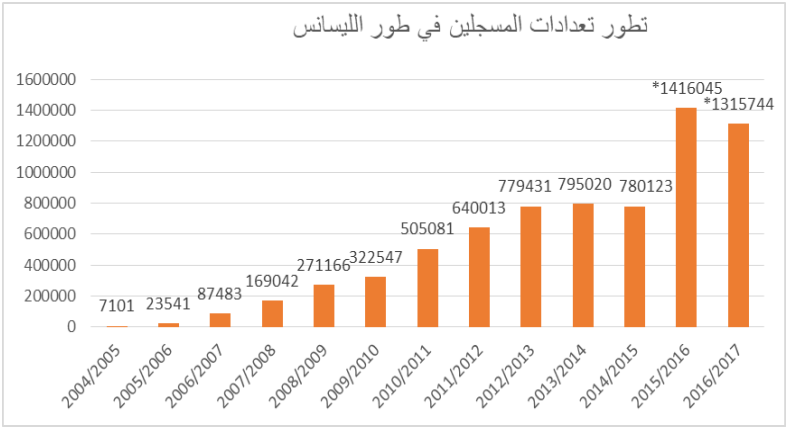

المصدر: **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2015، صفحة 07).**

*** (office national des statistiques, 2017, p. 30)**

بالرغم من هذا التطور الملاحظ في تعداد الملتحقين فإن مشكلة التوجيه إلى مختلف التخصصات ظلت تشكل عائق أساسي لهذا النظام، على اعتبار أن اغلب هذه العروض كانت في تخصصات العلوم الاجتماعية و الإنسانية، وهو ما جعل التوجيه نحو مختلف المجموعات الكبرى للاختصاصات لم يكن متماثلا، و هذا على الرغم من التوجيهات والإجراءات التي جاء بها هذا النظام لتدعيم التخصصات العلمية والتكنولوجية، حيث ظل ارتفاع كبير في عدد الطلبة المسجلين في تخصصات العلوم الاجتماعية و الإنسانية التي أصبحت تمثل بأكثر من 60 % من تعداد الطلبة المسجلين خلال الموسم الجامعي 2010/2009،كما يوضحه الشكل ادناه.

شكل (2): تزايد عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب المجموعات الكبرى للاختصاصات

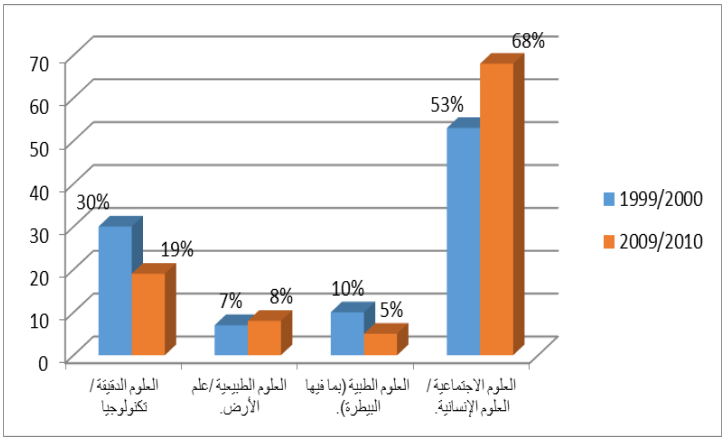

المصدر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2012، ص36)

أما على المستوى النوعي فقد مكنت هذه الاصلاحات من:

-رفع تعدادات طلبة التكوين فيما بعد التدرج:

مَثل التكوين في طور الماستر وطور الدكتوراه لمرحلة ما بعد التدرج هدفا أساسيا للسياسة الجامعية الجزائرية، وذلك لضمان استمرار تزويد الجامعة بالمؤطرين، وتنمية البحث العلمي فبعد أن كان عددهم في بداية العمل بهذا النظام لا يتجاوز 3242 مسجل للموسم الجامعي 2008/2007 انتقل العدد في ظرف خمسة سنوات إلى 110580 طالبا للموسم الجامعي 2012/2011 ليتضاعف إلى 287543 طالبا للموسم الجامعي 2015/2014. بينما تطور تعداد طلبة الدكتوراه هو الاخر بشكل سريع فبعد ان كانت بدايته بـ 273 طالب دكتوراه للموسم الجامعي 2010/2009، انتقل في ظرف ثلاث سنوات الى 4243 طالبا، ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 الى 13072 طالب دكتوراه.

ويعود أساسا هذا النمو إلى طبيعة هذا نظام (ل م د) الذي يتميز بالمرونة في عروض التكوين فمن 128 نوعا سنة 2001 ارتفع الى 1581 عرضا في الماستر لوحده وانشاء العديد من مدارس الدكتوراه، وهو ما مكن في زيادة تعداد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج، ففي ظرف عشر سنوات نمى التعداد بنسبة 161 % **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2012، صفحة 76).**

شكل (3): تعداد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج.

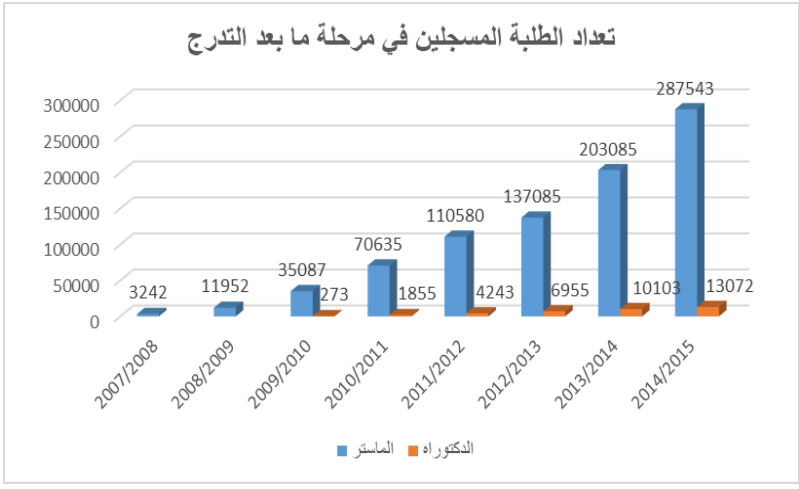

المصدر: (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2015، صفحة 9،8)

-**تبني اجراءات تنظيمية جديدة**: تكلل هذا النمط التكويني بعدة اجراءات تنظيمية تمثلت في مايلي:

سن القانون الأساسي المتعلق بطالب الدكتوراه.

-اعتماد الرسائل ذات الوصاية المشتركة والاشراف المشترك.

-دعم تكوين الدكتوراه من خلال التعاون بين الجامعات على المستوى الوطني والدولي.

- **ارتفاع عدد الاساتذة من مصاف الاستاذية**: ساهمت إصلاحات التعليم العالي لعام 2003 في الوصول الى 509 65 استاذ باحث، وهو ما جعل العدد يتضاعف خلال العشرين سنة الأخيرة بـ3.5 مرة، منهم 37 % اساتذة من مصاف أساتذة التعليم العالي والمحاضرين . **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2021، ص 5)** .

-**تطوير هيكلة البحث العلمي ورفع عدد مؤسساته:** سمح البرنامج الوطني لهيكلة البحث العلمي من برمجة نشاطات البحث ضمن ثلاثة اصناف، وهي:

- مشاريع البحث الجامعي، تبرمج وتنفذ على مؤسسات التعليم والتكوين العالي.

- مشاريع البحث الخاصة بمراكز البحث.

- مشاريع التعاون في إطار الاتفاقيات الدولية.

هذه الهيكلة مكنت الجامعة الجزائرية من ان تستحوذ على شبكة متنوعة من مؤسسات البحث العلمي تتوزع بين وكالات للبحث وعددها (06) وبـ (17) مركزا للبحث، و (12) وحدة للبحث عام 2021 **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2021)**. و قد اتسع هذا النشاط البحثي عبر مخنلف الجامعات الوطنية، باستحداث ارضيات للمجالات التكنولوجية (أرضية الليزر والبلازما ، وأرضية الروبوتية، أرضية الجينوميات....الخ)، تتكفل بمنح المساعدة والمشورة لفائدة المؤسسات الاقتصادية التي ترافقها في تطورها التكنولوجي . و أخرى خاصة بمجال التقنية للحساب المكثف (التحليل الحراري، تحليل اسطح المواد، تحليل الهياكل الذرية والجزئية....)، بينما تقدم الارضيات الخاصة بمجال التقنية الطيبية خدمات للبحث في الصحة والمساعدة على التشخيص، الى جانب الارضيات التقنية لتطوير البرمجيات، بالاظافة الى الحاضنات تساعد أصحاب الأفكار على تجسيد مشاريعهم . **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2021، ص19-26)**

- **رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**: عملت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر على تعميم تزويد كليات ومعاهد الشبكة الجامعية الوطنية بالانترنت ، وذلك عن طريق ربط مؤسسات الجامعة و مراكز البحث بالشبكة الجامعية الوطنية acdemic research network(ARN) وكذلك الشبكة الأوروبية للبحث **(الداوي و بن زرقة، 2015، صفحة 18)**، و هو ما مكنها في التحول تدريجيا نحو رقمنة الإدارة الجامعية ثم التسيير البيداغوجي بتبني برنامج PROGRES الذي يمكن من اجراء التسجيلات الجامعية للطلبة الجدد و طلبة التدرج الجامعي، الى جانب مختلف المسابقات الداخلية كالتاهيل لمختلف الرتب (مصاف الاستاذية)، او الخارجية المرتبطة بالتحضير لشهادة

الدكتوراه والتوظيف في الجامعة. ثم التدريس عن بعد باستغلال المنصات الرقمية على غرار منصة موودل MOODLE التي فرضتها الوضعية الوبائية الأخيرة.

كما مكن هذا التحول الرقمي من وضع العديد من المنصات العلمية التي تهتم بمساعدة الطلبة والباحثين على غرار منصة ابتكار (Ibtikar) التي تسمح بالاستجابة لمطالب طلاب الدكتوراه فيما يخص التحاليل الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية. ومنصة research.dz التي تشمل على المعلومات الخاصة بالباحث والبحث العلمي، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة و التي تهدف الى تحسين عملية الحصول على المعلومات العلمية والتقنية وتبادل المعارف في مجال الطاقات المتجددة.

المنصة العلمية للمجلات العلمية (ASJP) التي تتكفل بتسيير ونشر الإنتاج العلمي للباحثين، بينما تهتم البوابة الوطنية للاشعار عن المطروحات (PNST) بالإنتاج العلمي الوطني من الاطروحات. **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2021، ص27-30).**

- **تثمين البحث ورفع عدد المجلات والدوريات العلمية:** بلغ عدد المجلات العلمية الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي 665 مجلة، تناولت أكثر من 145 ألف مقال ودراسة علمية في مختلف التخصصات البحثية، بحسب إحصاء ماي 2021 **(المنصة العلمية للمجلات الوطنية، 2021).** مكنت من رفع الانتاج العلمي للباحثين الجزائريين من 368 منشور علمي سنة 1996 **(زموري، 2018، صفحة 83)** الى 85261 منشور علمي سنة 2020 و اكثر من 400 نموذج اولي مسجل في نفس العام (**(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2021، ص32،31)** في مختلف التخصصات الاكاديمية، وهي تعتبر زيادة معتبرة تدل على توجه الجامعة الجزائرية نحو النشر والانتاج العلمي .

-**دعم تكوين الاطر الجامعية :** و يتجسد ذلك من خلال ادماج الجامعة الجزائرية في بيئة دولية تمكن موظفيها من الاستفادة من التكنولوجيات و المعارف المتجددة، و هذا من خلال وضع برامج للتعاون الدولي و الشراكة الجامعية والبحثية بامضاء العديد من الاتفاقيات، حيث تعززت البرامج بأكثر من 1500 اتفاقية مبرمة مع اكثر من 60 بلد منذ 2016 الى يومنا هذا تهدف الى إقامة مشاريع بحثية دولية، و دعم تكوين طلبة الدكتوراه، و الإنتاج المشترك في المجلات العلمية المعترف بها دوليا....الخ) . كما شكلت التظاهرات العلمية الوطنية والدولية مركز اهتمام الجامعة الجزائرية لدعم التكوين و تبادل الخبرات العلمية والتعليمية والتواصل العلمي، حيث تشير الاحصائيات انه سنويا يعقد بمعدل 3000 تظاهرة علمية في شكل ملتقيات وطنية ومؤتمرات دولية و أيام وندوات دراسية قبل تفشي جائحة كورونا **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2021،ص 46،45).**

-انشاء الندوة الوطنية للجامعات والندوات الجهوية:

في إطار لامركزية مهام الوزارة، تم استحداث ثلاث مصالح خارجية (وهران

وقسنطينة والجزائر العاصمة) تابعة للوزارة عام 1995، تم تكليفها بتنسيق نشاطات مؤسسات التكوين ونشاط الخدمات الجامعية على المستوى الجهوي، ليتم تعويضها سنة 2000 بالندوات الجهوية التي تشكل الندوة الوطنية للجامعات يتم في اطارها التشاور والتنسيق والتقييم لنشاطات شبكة التعليم العالي **(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2012، صفحة 68)** .

-إنشاء أجهزة التقييم وضمان جودة التعليم العالي:

تم تأسيس جهازين للتقويم في عام 2010، وهما:

-اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم العالي تتكفل بتقييم نشاطات واعمال مؤسسات التعليم والتكوين العاليين بصفة منتظمة، وفي اعداد نظام مرجعي ومعياري، وتحليل اعمال المؤسسات وتفعيلها، وفي بعث الحركية في التقييم الذاتي للمؤسسات.

-المجلس الوطني لتقويم البحث العلمي والتطور التكنولوجي من مهامه تقييم الاستراتيجيات والوسائل التي يتم وضعها في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، إلى جانب تقدير الاحتياجات المتعلقة بالكفاءات، وتحليل تطور المنظومة الوطنية للبحث.

4.4.6 الاختلالات التي شهدها نظام التكوين (ليسانس-ماستر-دكتوراه).

لقد أبرز واقع تطبيق نظام (ليسانس-ماستر-دكتوراه) في ضوء التقييمات المنجزة من قبل بعض الهيئات الوطنية (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي) والدراسات البحثية (مامري، ومساك 2008، بوزيدة2011، زموري 2018، عرابي 2018 ، بن مهدي 2018، بن عويدة 2019) وجود العديد من الاختلالات المرتبطة بانسجام التعليم العالي، والتسيير، وبنظام (ل م د)، وبهيئة التدريس وبالحياة الطلابية، واستراتيجيات والأفاق المستقبلية للتكوين الجامعي في الجزائر. ولعل أبرز هذه الاختلالات التي تم تشخيصها، تتمثل في العناصر التالية:

-استقبال الجامعات لأعداد كبيرة للطلاب معظمهم يتم توجيههم الى تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية مقابل استقبال محدود لتخصصات العلوم والتكنولوجيا.

-فشل هذا النظام في ارساء جسور بين التكوين المهني لما بعد البكالوريا، وبين الجامعة طبقا للأهداف المتوخاة من هذا النظام بإيجاد مسارين للتكوين في الجامعة مسار مهني وأخر أكاديمي.

-بلغت نسبة الانقطاع عن الدراسة في التعليم العالي الجامعي مستويات عالية بسبب غموض مسار التكوين، وعدم انسجام التخصصات مع رغبات الطلبة خاصة خلال في السنوات الاولى من بداية تطبيق هذا النظام.

- إقرار نظام (ليسانس-ماستر-دكتوراه) في إطار إرساء حوكمة المؤسسات يقتضي استقلالية تامة للجامعة، على المستويات البيداغوجية والإدارية، مما يسمح للجامعة بتثمين رأسمالها وتنويع مواردها، عبر خلق شركات تابعة لها، أو عبر شراكة في شركات مع أطراف أخرى، غير أن هذه المقتضيات

ظلت بعيدة عن التطبيق، وبقية الجامعة تعتمد على المداخيل العمومية لتمويل التكوين والبحث العلمي.

-ارتفاع في نسب الرسوب خاصة في طور الليسانس، ففي مقابل الاعداد الكبيرة التي تلتحق حديثا بالجامعة، يوجد تراجعا مستمرا في نسبة الخريجين كل سنة، وهذا راجعا أساسا الى الصعوبات التي تواجه الطلبة في السنة الاولى من التكوين، وغموض طرق التقويم المعتمدة وافتقادها للعلمية، وهو ما يشجع على الهدر؛ على أمل تغيير التخصص المدروس أو إعادة التسجيل في امتحان شهادة البكالوريا.

-فشل استراتيجية تمهين التعليم، يعتبر من الاجراءات التي سعت الجامعة لإدراجه ضمن برامجها التعليمية بالشراكة مع المؤسسات، باعتباره مطلب قوي للمجتمع من أجل ملاءمة التكوينات مع الحاجيات النوعية لسوق الشغل، وتحسين القابلية للتشغيل لدى الخريجين، بتجسيده عبر الليسانس المهني والماستر المتخصص. حيث لم يمثل الا بنسب ضعيفة في بعض تخصصات العلوم والتكنولوجيا.

-العجز في التمكن اللغوي، فقد لوحظ ان الطلبة الملتحقين بالجامعة غير متحكمين في اللغات الأجنبية خاصة في تخصصات تكنولوجيا الاتصال والاعلام؛ باعتبار لغة التدريس هي اللغة الفرنسية.

-عجز كبير في تطبيق نظام (ليسانس-ماستر-دكتوراه)، بسبب عدم تبني آلية الوحدات المكتسبة ضمن التنظيم البيداغوجي، بما يسمح بمد الجسور بين الشعب والمسالك الاكاديمية، وتعزيز حركية الطلبة.

-تميز التكوين في طور الماستر بمحدودية الملتحقين به في بدايات تطبيق هذا النظام، غير أنه مع مرور السنوات وفي ظل فشل استراتيجية تطبيق شهادة الماستر المهني، فإن معظم الطلبة أصبحوا يلتحقون بالماستر الأكاديمي ويحصلون على الشهادة، وهو ما يترجم ضعف مردودية الخريجين.

-ارتفاع عدد الملتحقين بطور الماستر الأكاديمي ترتب عنه ضعف في تأطير طلبة هذا الطور، نظرا لقلة الاساتذة وعدم تفرغهم بسبب كثافة برامج التكوين.

-الصيغة المعمول بها في الالتحاق بالتكوين في طور الدكتوراه ليست متلائمة مع غايات هذا النظام، بسبب ضعف الوعاء الذي يمد طور الدكتوراه بالطلبة، وهو ما يساهم في ضعف فعالية هذا الطور في توفير الاساتذة المؤطرين.

5.6 . تحيين الإطار القانوني وضبط القواعد العامة المتعلقة بالتعليم العالي

تتمثل في مراجعة وتحيين الأرضية القانونية التي تطورت في إطارها الجامعة الجزائرية على ضوء التغيرات الجوهرية التي يعرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وستشمل

عملية المراجعة مهام المرفق العام للتعليم العالي، وذلك بتكريس مبدأ ديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي، والعّدة التنظيمية التي تحكم سيره، وكذا مجمل أدوات حوكمته.

في هذا السياق، فإنه من المنتظر أن يقّدم مشروع الإطار التشريعي الجديد للتعليم العالي، رؤية عصرية للنظام الوطني للتعليم العالي تعتمد، أساسا **(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021، ص 10)** على:

-ترقية الحريات الأكاديمية والاستقلالية العلمية طبقا للمرجعيات القياسية الدولية المعمول بها.

-انسجام النظام الوطني للتعليم العالي، من خلال ممارسة وصاية بيداغوجية فعالة على كل مؤسسة للتكوين العالي سواء كانت تابعة لقطاع آخر أو لمتعامل خاص.

-تحديث آليات حوكمة الجامعات من خلال تكريس مشروع المؤسسة كأداة إدارة استشرافية، من شأنها تكريس استقلالية الجامعة، وإحداث وكالة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد.

-وضع إطار قانوني لتطوير الرقمنة وتعزيزها في النظام الجامعي.

-انفتاح الجامعة على محيطها الداخلي والخارجي ولا سيما من خلال تطوير اللغات الأجنبية.

-تعزيز دور رأسالمال الخاص في المؤسسة في تطوير القطاع، من خلال مراجعة آليات إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة

7. نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها:

- حققت الجامعة الجزائرية تطور ملحوظ في مجال تعداد الطلبة ليبلغ عام 2021 حوالي 1 669 000 طالبا أي بمعدل 400 طالب لكل 100000 نسمة بعد ان كان سنة 1962 الا 2400 طالبا مابقارب طالب واحد لكل 100000 نسمة(**(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021،ص1، 2).**

- تمكنت الجزائر في غضون هذه الفترة من توسيع الشبكة الجامعية، وانشاء بنية تحتية هامة في مجال انشاء المرافق البيداغوجية والمخابر البحثية.

- سجلت الجامعة الجزائرية تحسن في مجال التحول الرقمي وعصرنة مؤسساته باتساع الخدمات الرقمية لتشمل العديد من المعاملات (تسجيل الطلبة، الدروس عبر الخط، نظام التقييم البيداغوجي، التاهيل الجامعي، تسجيل مشاريع البحث، النشر العلمي...الخ)

أما على المستوى الاستشرافي فالجامعة الجزائرية بينت النتائج مايلي:

- فشل مشاريع الإصلاح في تحقيق الأهداف التي سطرتها، فرغم التطور الكمي في عدد الجامعات وتعداد الطلبة لا نجد تخصصات نوعية ومهمة تواكب هذا التطور.

-استمرار عزلة الجامعة عن محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي تجلى أساسا في انعدام المؤامة بين متطلبات سوق العمل، ونوعية الطلبة التي يحتاجها هذا السوق.

- تواصل اتساع الفجوة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، حيث لا نجد أي شراكة او استثمار او تعاونا فعال ومتبادل فيما بينهما.

- تسيير مركزي احادي الاقتراح والقرار على حساب التسيير التشاركي.

-فشل برامج الإصلاح في الحفاظ على الطلبة المتميزين والمتفوقين على رغم من توجه

الجامعة الجزائرية نحو انشاء مدارس موجهة لهذه الفئات ابتداء من هذا الموسم الجامعي 2022/2021 على غرار المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، والمدرسة الوطنية للرياضيات.

-معظم المناهج والمقررات والمعارف لا زالت تحاكي قضايا وحقائق قديمة تسببت في فقر علمي ومعرفي للطلبة والمؤطرين.

8. خاتمة وتوصيات الدراسة

تشخيص مسار تطور اصلاحات العليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا جعلنا نقف على جملة من الانجازات المهمة التي حققتها الجامعة الجزائرية من حيث الكم و النوع تماشيا مع الاهداف والغايات المنشودة في ضوء الحاجيات و المتطلبات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للدولة الجزائرية، والتي لا يمكن تجاهلها، غير ان ضعف تجانس مكونات التعليم العالي التي تشتغل بشكل معزول من جهة، وتنطوي على تراتبية بين التخصصات ذات الاستقطاب المحدود (العلوم الطبية، المدارس العليا، المدارس التحضيرية...) والتخصصات ذات الاستقطاب المفتوح (العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والتكنولوجية....)، من جهة أخرى التي تستقبل أغلبية الطلبة، و رغم ذلك فإنها لا تحظ بالتقدير من طرف الفاعلين والمجتمع و اسواق العمل.

هذه الاختلالات اضرت بشكل كبير بنظام التعليم العالي برمته، مما يستدعي اعادة التفكير في هندسته الحالية، من هذا المنظور فان تجنيد وتعبئة جميع الوسائل والموارد لتقليص هذا العجز مطلب اساسي لتحسين ادائه، وعليه فإن هذه الدراسة توصي، بـ:

- ضرورة اعادة النظر في هندسة النظام الحالي في جميع مكوناته.

-ترشيد توجيه الطلبة وايجاد مسارات وجسور تعتمد كآليات لمساعدة الطلبة على التوجيه واعادة التوجيه للتحكم في الهدر الجامعي.

-مراجعة نظام التقييم المعتمد في الجامعة المثقل بالامتحانات ليتطابق بين البرنامج المنجز ومخرجات التعلم من خلال اعتماد نظام الوحدات المكتسبة، وترصيد المكتسبات.

-تدقيق توزيع الاختصاصات بين حاجيات الدولة والجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وهو ما يشكل تعزيز استقلالية الجامعة وضمان الحكامة الجيدة لجهودها في مجال التنمية المستدامة.

-مراجعة عميقة وملائمة لصيغ وهندسة تكوين الكفاءات والموارد البشرية، باعتبارها الفاعل الأساس في الانتقال السوسيو – اقتصادي والثقافي الحاسم بإعطاء لأولوية لاستيعاب أساسيات الثقافة الرقمية، والتركيز على المقاربات الأفقية، وعلى المهارات الحياتية ، واكتساب القدرة على التكيف، وعلى إدماج المستجدات المرتبطة بمتطلبات سوق الشغل، وعليه فان الجامعة مطالبة بالانخراط الفاعل في رهانات الاقتصاد والمعرفة، والارتقاء بالرأسمال

البشري ومجتمع المعرفة، بدل الانشغال فقط بالتكوين والتعليم.

-وضع آليات لاستشراف المهن والكفايات، باعتبارها تفكيرا في المستقبل يسمح بتسليط الضوء على الفعل الحاضر.

-تثمين التكوينات وتحسين صورة الجامعة في ظل ظروف التعلم السائدة والبطالة التي تمس العديد من الخريجين، وهو ما يسمح بإعادة الامل للطلبة واسترجاع الثقة لديهم.

-ينبغي وضع ادلة وبرامج توضح الادوار وتحدد المهام المرتبطة بأطوار التكوين.

-تنظيم الماستر وتدعيمه باعتباره بوابة نحو البحث والتخصص والتشغيل، وذلك من خلال التأطير والتنسيق الجيد لعروضه، يؤخذ بعين الاعتبار القدرات الأكاديمية والتجهيزات المتوفرة والشراكات التي يمكن تعبئتها لهذا التكوين.

- إعادة تنظيم طور الدكتوراه بتوجيهه وتأطيره بواسطة سياسة للبحث العلمي قصد الاستجابة لحاجة التعليم العالي من الأساتذة الباحثين، وتطوير البحث والابتكار، والرفع من فعاليته.

9. قائمة المراجع:

- الديوان الوطني للاحصاء. (2011). *حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم*. الجزائر: مديرية المنشورات والتشر و التوثيق و الطبع .
- شيخ الداوي، و ليلى بن زرقة. (2015). تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004/2012. *مجلة المؤسسة*، الصفحات 26-7.
- جميلة مامري، و أمينة مساك. (السداسي الاول, 2008). الجامعة الجزائرية بين رهانات خصوصية المجتمع و عالمية المعرفة. *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*، الصفحات 22-29.
- حميد بوزيدة. (2011). *مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية،(الاستراتيجيات-السياسات-الاليات)* (الصفحات 90-69). البحرين: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- كمال زموري. (ديسمبر, 2018). قراءة في واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل اصلاحات نظام (ل م د). *مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية* ، المجلد01، العدد03، الصفحات 89-67.
- محفوظ عرابي. (ديسمبر, 2018). تبني نظام LMDفي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر : استجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي؟ *مجلة الابداع*، الصفحات 244-230.
- محمد الصديق محمد حسن. (جوان, 2010). التعليم العالي في الوطن العربي و متطلبات سوق العمل. *مجلة التربية*، الصفحات 66-48.
- مرزوق بن مهدي. (جوان, 2018). هندسة التكوين اهدافها و متطلباتها في الوقت الراهن. *مجلة العلوم و الانسانية الاجتماعية*، المجلد10، العدد2، الصفحات 88-75.
- نجوى بن عويدة. (2019). التعليم العالي في الجزائر بين واقع الاصلاحات ومتطلبات التنمية البشرية. الجزائر: كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1.
- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (4 افريل, 1999). *القانون*

التوجيهي للتعليم العالي المتمم و المعدل. قانون رقم 05-99. الجزائر: الجريدة الرسمية.

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (2007). *ملف اصلاح التعليم العالي*. الجزائر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (2012). التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر، *خمسون سنة في خدمة التنمية 1912-1962*. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (2015). *التعليم العالي في الجزائر*. الجزائر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (ديسمبر 2021). المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، *نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والافق المستقبلية*. الجزائر.

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (10 ماي, 2021). تم الاسترداد من منصة المجلات العلمية الجزائرية: https://www.asjp.cerist.dz/

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (11 فيفري, 2021). المديرية العامة للتعليم العالي و البحث العلمي. تم الاسترداد من http://www.dgrsdt.dz/v1/

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، المغرب. (30 08, 2021). دليل توجيه الجامعات العمومية-الشهائد الجامعية المؤهلة. تم الاسترداد من https://www.orientini.com/document.php?path

– office national des statistiques. (2005). l'Algerie en quelques chiffres. Alger: Direction des Publications de la Diffusion et de l'Impression.

– office national des statistiques. (2017). l'Algerie en quelques chiffres. Alger: Direction des Publications de la Diffusion et de l'Impression.